الفصل الثالث عشر

بعض ما لنا على كتاب "القواعد العربية-السنة الرابعة-التعليم الأساسي"

عبد الفتاح الزين*

ملخص: لقد عُنينا في دراستنا كتاب "القواعد العربية-السنة الرابعة-التعليم الأساسي" الذي أصدره المركز التربوي عام ١٩٩٨، بنقد قواعدَ منه، رأينا في بعضها، وهو موروث سلفيّ، خطأ تتوارثه الأجيال راضية مَرضيّة، وفي بعضها الآخر، وهو ناقصٌ عَمَد واضعو الكتاب إلى أن يكون على هذه الصورة، إشكالية حدثت بفعل نقصانه. وقد عُنينا فيها أيضاً بنقد نصوص الكتاب من حيث لغتُها وتراكيبها وشواهدها الشاهدة على القواعد الموضوعة، لا من حيث صعوبتها أو سهولتها أو ملاءمتها الطالب مستوى عقليا وحالة اجتماعية ونفسية.

مقدمة

لم يدّع المركز التربوي، ممثلاً برئيسه، أن يكون أيٌّ من الكتب المدرسية التي أصدرها، بما فيها كتاب القواعد العربية-السنة الرابعة[١]، "قد بلغ مرحلة الكمال، أو أنه خالٍ من الشوائب ولا يحتاج إلى تعديل أو تطوير" (ص ٦). هذه الحقيقة الناصعة التي تشوبها مرارة النقصان، وهي ما يبوح بها كل مؤلف عادةً قبل أن يرى النورَ وليدُه، فيها من حُلو المذاق ما يُغري النقاد، أصحابَ الفضول العلمي، بالتقرب من المادة

---

* أستاذ علم اللغة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة اللبنانية.

[١] صدرت طبعة هذا الكتاب الأولى عام ١٩٩٨.

المصنوعة فيتذوّقونها، ليكون منهم، من ثَمَّ، رضاً أو سَخَطٌ على ما تذوّقوه.

مرارة النقصان الحلوة هذه، التي يرشح بعصارتها كتاب "القواعد العربية-السنة الرابعة-التعليم الأساسي" أغرتنا، فكانت لنا حافزاً على أن نذهب مذهب الدارس الذي يتفحّص، ويتحرّى، ويرى بأم عينه، ولكنْ بعد أن عاهدنا النفس على أن تكون دراستنا هذه تحرّياً في مادة الكتاب وحدَها، تحرّياً فيها ومن أجلها، لا قدحاً في من خرجت هذه المادة من رحمة سواعدهم، ومن بركة أجبنتهم.

أمّا وقد عايَنّا نصوص الكتاب وتفحّصنا لغتها، بل غُصنا فيها وفي قواعدها، فلا يسعنا إلا أن نشكر المؤلفين على ما قدّموه، ملتمسين السماح لنا بإبداء بعض ما لنا على الكتاب من ملحوظاتٍ مآخذ، ارتأينا أن ينتظمها عنوانان: "قواعد وأحكام خاطئة"، و"قواعد وأحكام ناقصة".

أولاً: قواعد وأحكام خاطئة

١. في "دلالة الفعل على الزمن"

قعّد مؤلفو الكتاب الفعل الماضي بقولهم: "الفعل الماضي كلمة تدل على حدث وقع في الزمن الماضي" (ص ١٦). وقالوا في الفعل المضارع: "الفعل المضارع كلمة تدل على حدث يحصل في الزمن الحاضر أو في المستقبل." (ص ١٩). وقد مثّلوا بشواهد بينها وبين ما سنّوه عُروةٌ وثقى، نحو "صرَّت سلاسل الحديد"، ونحو "هاهو القول يتحقق" و "سيخرج أحدُ سكان المرّيخ"، حيث يدلّ الماضي "صرَّ" على حدث وقع في الزمن الماضي، ويدلّ أحد المضارعين "يتحقق" على حدث يحصل في الزمن الحاضر، بينما يدل الآخر "سيخرج" على ما سيتمّ في المستقبل.

يدل الماضي على الزمن الماضي، والمضارع على الزمن الحاضر والمستقبل! هكذا تعلمنا هاتين الصيغتين منذ بضعة عقود، يوم كنّا أصغر من مقاعد الدراسة! وها نحن اليوم نردد على مسامع تلاميذنا في المدارس[٢]، وطلابنا في الجامعات، تلك الأغنية التي أسمعونا إياها! كأنّ ثورة التغيير والتجديد التي توهّموها فتوهّمناها معهم، قد ماتت وهي في المهد. وكأن تاريخ المعرفة يعيد نفسه، والمعرفة نفسَها تتوارثها الأجيال، كالإرث كابراً عن كابر، من دون أن يجرؤ أحد على محاكمتها. قالوا لنا أمس، ونقول لأولادنا اليومَ ولأحفادنا، ما لم تقلْهُ نصوص كتاب القواعد عينُها، ما عدا النصّين اللذين قُصّلا خدمةً لتعليم الماضي والمضارع، وما لم يَقُلْهُ المتنوّرون من علمائنا.

افتحوا الكتاب تجدوا أن صيغة الماضي لا تدل دائماً على المضيّ، فهي إن دلت عليه في شاهد القاعدة، فإنها تدل على الحال والاستقبال أيضاً، وذلك في نحو "أراد" في جملة "فإذا أراد أن تتهدّم أو تنفجر يقول لمساعده ... اضغط على زر الجهاز الذي في يدك." (ص ٢٦)، ونحو "طَرَد" في جملة "لكن الهرَ لن يستطيع العيش إن طردناه" (ص ٤١). افتحوه تجدوا أن المضارع لا يدل دائماً على الحال والاستقبال، فهو أن دلّ عليهما في القاعدة فإنه يدل على المضيّ أيضاً، وذلك في مثل "تقولُ" في جملة "سمعنا الكثير، عن هذا الكوكب، من معلمة الجغرافيا التي كانت تقول ... " (ص ١٨)، ومثل "تُلازمُ" و "تتأخّرُ" في جملة "دخلتُ المنزل، فإذا بصاحبته تلازم الفراش، لكنها لم تتأخّر في الترحيب بي". (ص ٨٦). فها هو الماضي الذي يدل في القاعدة-وهي قاعدة موروثة-على المضيّ فقط، دلّ في السياق على الحال والاستقبال. وهاهو المضارع الذي يدل في القاعدة-وهي موروثة أيضاً-

---

[٢] إذا نظرنا إلى ما جاء في كتاب **قواعد اللغة العربية-السنة السابعة- التعليم الأساسي**، وقد أصدره المركز التربوي أيضا عام ١٩٩٨، رأينا أن ما عرّف به مؤلفوه الماضي والمضارع (ص ١٨ و ٢٠)، جاء مماثلا لما عرّفهما به مؤلفو كتاب السنة الرابعة.

على الحال والاستقبال، دلّ في السياق على المضيّ. هاهما صيغتا الماضي والمضارع تدل كلتاهما، بعد استقراء سريع على الأزمنة الثلاثة، ولا تختصّ أيٌّ منهما بزمان واحد أو زمانين اثنين.

وإن لم يكفِنا هذا الاستقراء السريع الذي خالفنا به، في تعريف الماضي والمضارع، ما تقوله كتبنا المدرسية أو الجامعية، قديمُها وحديثُها، فربما يكفينا رأي السيوطي (ت ٩١١ هـ)، وهو أحد اللغويين الثِّقات، عندما قال ما معناهُ أن الماضي يغلب عليه المضي، ولكنه ينصرف إلى الحال في نحو "بعتُ" و "اشتريتُ" وغيرهما من الفاظ العقود، وينصرف إلى الاستقبال إذا اقتضى، على سبيل المثال، طلباً نحو "غفر الله لك"، أو وعداً نحو "إنّا أعطيناك الكوثر"[٣]، ويحتمل الاستقبال والمضي كليهما إذا وقع بعد همزة التسوية نحو "سواءٌ عليَ أقمتَ أم قعدتَ". وأنّ المضارع يترجّح فيه الحال على الاستقبال عند تجرده من القرائن، ويتعيّن فيه الحال إذا ما كان في السياق قرينةٌ مثلُ "الآنَ" وما في معناه، ويتعين فيه الاستقبال إذا ما اقترن، مثلاً، بظرف دال على المستقبل مثل "غداً" وما في معناه، وينصرف إلى المضي المنقطع إذا ما اقترن بـ "لو"، وإلى المضيّ المستمرّ إلى الحال إذا ما اقترن بـ "لمّا"[٤]، وذلك كله مثل "نشاء" في قوله تعالى : "لو نشاء لجعلناه حطاماً"[٥] و"لو نشاء أصبناهم"[٦]، أي لو شئنا في الموضعين كليهما، ومثل "يسمعون" في قول كُثيِّر عَزَّة:

---

[٣] **القرآن الكريم**: "سورة الكوثر"، الآية ١.

[٤] انظر:

السيوطي: **همع الهوامع، شرح جمع الجوامع في علم العربية**، بيروت، دار المعرفة،١/٧-٩.

الأنصاري، ابن هشام: **مغني اللبيب**، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط ٥، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٩، ٣٥٨ و ٣٦٧.

ابن عقيل: **كتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق رمزي بعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٢، ٤٩١ و ٥٠٣.

[٥] **القرآن الكريم**: "سورة الواقعة"، الآية ٦٥.

[٦] **القرآن الكريم**: "سورة الأعراف"، الآية ١٠٠.

لو يسمعون كما سمعتُ كلامَها خَرّوا لِعَزَّةَ رُكَّعاً وسُجودا

(أراد: لو سمعوا كما سَمِع هو كلام عَزَّة ...)

ومثل "يذوقوا" في قوله تعالى: "بل لمّا يذوقوا عذابِ"[٧]، وتفسيره: لم يذوقوا عذابه إلى الآن، ولكنّ ذوقهم له متوقع.

وبعد، فالكلام عندنا على قيمة زمنية محددة ثابتة متأصلة في ذات الماضي والمضارع، ضرب من ضروب الوهم الذي كان العرب ضحية له يومَ طغى على تفكيرهم المنطق الأرسطو طاليسي[٨]. فبفعل هذا المنطق خلطوا بين الفعل في اللغة العربية والفعل في اللغات الهندو-أوروبية. فإذا كان الفعل في اللغات هذه له أزمنته التي يتأصّل كل منها في صيغة تعبّر عنه بنفسها، لا بقرينة في السياق، فإن الزمن في اللغة العربية لا يُعبَّر عنه بالصيغة الفعلية وحدها، وإنما بالسياق كاملاً، بما فيه من قرائن لفظية أو معنوية[٩]. وما يقوي مذهبنا، ويدل على انتفاء العلاقة العضويّة الحتمية بين الفعل في عربيتنا والزمن-وهو انتفاء يأخذ به بعض المحدثين[١٠]- أن أفعالاً كثيرة تسمح لنا قواعد اللغة باستعمالها، في السياق الواحد، مرة بصيغة الماضي وأخرى بصيغة المضارع، من دون تغيير في طبيعة الحدث ولا في زمانه؛ وذلك نحو قولنا "إنْ تَقُمْ أقُمْ/إنْ قُمْتَ أقُمْ/إنْ تَقُمْ قُمْتُ/إن قُمتَ قُمتُ" حيث تتعاقب الصيغتان، من دون تأثير في طبيعة الحدث وهو الشرط والجزاء، ولا في زمن حصوله، وهو الحال أو الاستقبال. ومن هذا قولنا "بارك اللهُ المقاومة الوطنية، وفليبارِكِ الله المقاومة الوطنية" إذ ينوب الماضي والمضارع أحدُهما عن

---

[٧] القرآن الكريم: "سورة ص"، الآية ٨.

[٨] Fleisch, Henri: **Traité de philologie arabe**, Vol. II, Beyrouth, Imprimerie Catholique, 1961, 204.

[٩] Fleisch, Henri: **L'Arabe classique**, Beyrouth, Dar-el-Machreq, 1968, 113.

[١٠] Cohen, Marcel: **Le Système verbal sémitique et l'expression du Temps**, Paris, Imprimerie nationale, 1924, V.

الآخر من دون تحريف في معنى الكلام ولا في زمانه. فلو استقلّ الماضي والمضارع كلاهما بقيمة زمنية يغاير بها الآخر، لما جاز ما رأينا من تعاقب بينهما؛ ولأن التعاقب قد جاز في ما قدّمنا من شواهد، وفي شواهد أخرى كثيرة لا يسمح المقام بذكرها، فذاك دليل على أنّ لا قيمة زمنية تخص هذه الصيغة أو تلك. ولأن الأمر كذلك، فلا يجوز أن نعوّل في باب الماضي والمضارع على المفقود، على الزمن المتوهَّم فيهما حتى نعرّفهما على أساسه، أو حتى نفصل به بين أحدهما والآخر.

أمّا وقد رفضنا ما تقوله كتبنا في تعريف هذين الفعلين، فنحن مطالبون بتعريف آخر لا يعتمد الزمن معياراً لتحديد الصيغ الفعلية أو للتفريق بينها. وأفضل ما نميل إليه في هذه المهمة، ذاك الذي يرصد الحدث أو الحالَ من حيث اكتماله أو استمراره، والذي يستمد أصوله من علم الصرف. ما نميل إليه هو ما يراعي هذه الأسس التي نراها صالحة لبناء التعريف المطلوب:

- يدل الماضي، عند تجرده من القرائن، على حدث انتهى أو حال زال قبل زمن الحديث عنه.
- يدل المضارع، عند تجرده من القرائن، على حدث أو حال يكون في طور الانتهاء أو الزوال إبّان الكلام عليه[١١].
- يُميز الماضيَ إلحاقُ تاء متحركة أو ساكنة به.
- يميز المضارعَ افتتاحُه بالهمزة، أو النون، أو الياء، أو التاء[١٢].

---

[١١] انظر في دلالة الأفعال على الأحداث والأحوال:

بروكلمان، كارل: **فقه اللغة الساميّة**، تحقيق رمضان عبد التواب، الرياض، مطبوعات جامعة الرياض، ١٣٩٧ هـ- ١٩٧٧م، ١١٣.

Blachère, R. et D.M. Gaudefroy: Grammaire de l'arabe classique, Paris, Maisonneuve et Larose, 1978, 36.

Cohen: 1924, op.cit., V et 12.

Moghaizel, Jana: **L'Expression du Temps**, Beyrouth, Dar-el-Machreq sarl, 1993, 11.

[١٢] انظر في علامات الماضي والمضارع الفارقة: =

والحقّ أن ما رفدَنا بهذه المعايير منهج عماده الاستقراء والملاحظة والمقارنة، اعتمدنا في تطبيقه شواهد متنوعة اخترناها من نصوص مختلفة جئنا بها من مصادر لغوية، قديمة وحديثة. وقد غايرنا بهذا المنهج المؤلِفين الذين استعانوا، في تعريف الفعلين هذين، بنصّين مغلقين فصّلاهما أحسن تفصيل حتى صارا في خدمة القاعدة الموروثة الحاضرة في أذهانهم وعلى قياسها. وتفصيل النص على قدر القاعدة مَدْعاةٌ للنقاش؛ فلكي يفهم التلميذ، مثلاً، قاعدتين من الكتاب تقولان إن الماضي يدل على المضي، والحاضر يدل على الحال أو الاستقبال، عليه ألا يخرج من النصين المرجعين المخصصين لهاتين القاعدتين! وبهذا، فإنّ أصحاب المنهج الذي يعتمد النص المشذّب المغلق، يحكمون على التلميذ بأن يبقى حبيس النصوص المتقطّعة حتى يفهم القواعد المتقطّعة. وقد فات أصحابَ هذا المنهج أن التلميذ لا يأسرُه نص، لأن المطالعة، والامتحانات التي يجريها بعد مراجعة ما تعلّمه، تخرجه من سجنه، وتتنقل به من نصّ إلى نصّ، وعندئذٍ تكون الطامّة الكبرى! فما قالوه له عن الماضي ودلالته على المضي، يلاحظ أن نصوصاً أخرى تسقهه، وما قالوه له عن المضارع ودلالته على الحال والاستقبال يجد نقيضه في مواضع أخرى يدل فيها المضارع على المضي. فبهذا العلم الذي يشكك به علم آخر، يمتلك التلميذ أخطر أدوات الشك بالعلم، أو الجهل به.

٢. في "تسمية الفاعل"

ورد في الكتاب، في سياق الكلام على اللازم والمتعدي: "يُسمى الذي يفعل الفعل فاعلاً". (ص ٣٨). وقد مُثل على الفاعل الذي يفعل الفعل بشاهد من النص هو "عَثَر العلماءُ على هياكل الديناصورات" حيث

= - السيوطي: **همع الهوامع**، المرجع المذكور، ٧/١.

- الأنصاري، ابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ط ٩، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٣٨٢ هـ- ١٩٦٣م، ٢٠.

يبدو واضحاً أن الفاعل، وهو "العلماءُ"، قد فعل حقاً فعلَ العثور على هياكل الديناصورات.

ولو بقينا في النص الوثيقة وجدنا أن النص نفسه يخون نفسه، ويخون القاعدة التي بُنيت على بعض شواهده. ففي النص شاهدان اثنان، فيهما فاعلان، لا يُعقل أن يفعل أيٌّ منهما الفعل، وهما "الديناصورات" في جملة "انقرضت الديناصورات"، و "طول" في جملة "راوح طولها بين عشرين متراً وثلاثين". الواقع أن "الديناصورات"، في الشاهد الأول، لا تقوم هي بفعل الانقراض، لأنه من المحال أن تفنيَ نفسها بنفسها؛ ولأنها لم تَقُمْ بفعل الانقراض فقد وقع الفعل عليها، كما يقع عادة على ما نعرفه اصطلاحاً بالمفعول به. وكذلك الأمر في الشاهد الثاني حيث جاء لفظ "طول" فاعلاً لفعل "راوح"، وهو فاعل نستبعد أن يكون قد فعل فِعْلَ المراوحةِ، مراوحة من يقوم على إحدى رجليه مرةً وعلى الأخرى مرةً أخرى، أو من يراوح بين عملين فيتداول أحدَهما مرةً والآخِرَ أخرى.

وإن خرجنا من النص وجدنا في الكتاب نصوصاً أخرى تطعن بمصطلح الفاعل الذي يفعل الفعل. فأين فاعلية "المدرسة" في جملة "قامت المدرسةُ بتنظيم رحلة إلى جِعيتا" (ص ١١)؟ وأين فاعلية "الطاقم" في جملة "يتألف طاقمنا من خمسة أشخاص" (ص ١٨)؟ وأين فاعلية "التصوير" في جملة "تمَّ التصوير أثناء الزلزال".؟ فهل تفعل المدرسة فعل القيام الذي نفعله نحن، بني البشر، بعد قعود؟ وهل يؤلف الطاقم نفسَه، أم أنّ هناك من يؤلفه، فيتألف عندئذٍ بغيره لا بنفسه؟ وهل يتمّم التصوير نفسه أم أنّ هناك من يقوم بعملٍ ما حتى يُتمّه فيتمّ، ليكون مَثَلُه في الحالة هذه مَثَل المفعول الذي لا يفعل الفعل؟

وإذا خرجنا من أرض الكتاب، ودخلنا أرض لغتنا، هالنا ما نرى من شواهد حُجةٍ على فاعلية الفاعل. ما رأيكم، مثلاً، بقولنا "مَرِضَ زيدٌ"،

أو "ماتَ زيدٌ"، أو "احمرّ زيدٌ خجلاً"، أو "انكسر زيدٌ في المعركة"؟ مسكينٌ زيدٌ، هذا الذي تحدث عنه اللغة في هذه الشواهد! إنه مغلوب على أمره في كل ما يحدث له: لا يمرَض بإرادته، ولا يموت بإرادته، ولا يحمرّ بإرادته، ولا ينكسر بإرادته! كل ما يحدث له يحدث كَرهاً، قسراً، ومع ذلك فقد سمّتهُ القاعدة الموروثة فاعلاً يفعل كل هذه الأفعال! نعم، زيدٌ مغلوبٌ على أمره في مثل هذه الشواهد، لأنه لا يفعل الأفعال المنسوبة إليه، كما يفعل فعل الضرب المبرّح عندما يضرب عمراً، وكثيراً ما يضربه في كتب اللغة التي ضاق صدرها بالشاهد "ضَرب زيدٌ عمراً"، فضاقت صدورنا به.

أمّا وقد بَطَل عندنا "أن الفاعل يفعل الفعل"، فإن عماد التسمية التي نميل إليها يتمثّل في "أن الفاعل هو ما يُخبَرُ عنه بفعل يتقدّم عليه أو بما ينوب عن الفعل". ولئن جنحنا إلى هذه التسمية فلاهتمامنا بالإسناد بين الفعل والفاعل؛ فالفعل مُسندٌ من حيث المعنى والتركيب إلى الفاعل ومُخبرٌ عنه، سواءٌ أكان دالاً على حدث أم على حال. والفاعل، أيّاً ما كان الفعل الذي يتقدّمه، هو المُسنَد إليه المُخبَرُ عنه بفعلٍ أيّاً ما كانت دلالة الفعل. فتعريفنا هذا يصح في كل مركّب فعلي حتى في قولنا "انقرضت الديناصورات"، أو "راوح طولها بين عشرين متراً وثلاثين"، أو "قامت المدرسة بتنظيم رحلة إلى جِعيتا"، أو "يتألف طاقمنا من خمسة أشخاص"، أو "تمّ التصوير أثناء الزلزال"، أو "مَرِضَ زيدٌ"، أو "مات زيدٌ"، أو "احمرّ زيدٌ خجلاً"، أو "انكسر زيدٌ في المعركة" حيث لا يُعقل أن يقوم الفاعل بفعل الفعل، وإنّما يُعقل أن يُخبَرَ عنه بفعل الانقراض، أو المراوحة، أو القيام، أو التألف، أو التمام، أو المرض، أو الموت، أو الاحمرار، أو الانكسار.

واعتماد الإسناد بين الفعل والفاعل هو ما نعوّل عليه في تعريفنا المبتدأ والخبر، لأنّ ما يقوم بينهما من إخبار يماثل ما يقوم بين الفعل

والفاعل[١٣]. فالخبر جملة كان أو شبه جملة، تقدّم في الكلام أو تأخر، مُسندٌ يُخبَر به عن المبتدأ كما يُخبَرُ بالفعل عن الفاعل. والمبتدأ، اسماً كان أو غير اسم، متقدماً في الكلام أو متأخراً، مُسندٌ إليه يخبَر عنه بالخبر كما يُخبَرُ عن الفاعل بالفعل. ولاتحاد المركب الفعلي (فعل وفاعل)، والمركب الاسمي (مبتدأ وخبر) في هذه العلاقة الإسنادية، فقد سمّى بعض أهل اللغة المبتدأ بالفاعل المتقدم، وهم مصيبون في ذلك. أولا نرى أن المبتدأ "زيداً"، وهو المسند إليه المتقدم في قولنا "زيدٌ مَرِض"، كان فاعلاً مسنداً إليه متأخراً في قولنا "مَرِض زيدٌ"؟ وفي ضوء علاقة الإسناد هذه القائمة في المركب الفعلي والمركب الاسمي على السواء، نرى أن ثمَّة ضرورة تقضي بتدريس الجملة الفعلية والجملة الاسمية مجتمعتين لا منفصلتين، ضرورةَ لم يأخذ بها واضعو الكتاب حيث جاء الكلام على المبتدأ والخبر متأخراً كثيراً عنه على الفاعل والفعل.

٣. في "وظيفة حرف المدّ"

قال المؤلفون: "ما هي الحركاتُ التي تَلحق الحروفَ في اللغة العربية؟ هل نستطيع أن نمدَّ أصوات الحروف بوَساطةِ أحرفٍ تماثل الضمة والفتحة والكسرة (هي أحرف المدّ: الواو، والألف، والياء)؟ أقرأ الكلماتِ التالية، وألاحظ مدّ حرف الهاء فيها: هذا-هذه-هؤلاء. ما الحرف الملفوظ في مدّ الهاء؟ وهل هو مكتوب بعدها؟ ماذا نستنتج؟ القاعدة: تَلحق حرفَ الهاء في الكلمات: هذا-هذه-هؤلاء، ألفُ مدّ ملفوظة غير مكتوبة." (ص ٤٢).

قالوا هذا الكلام في مقام الحديث عن الألف الملفوظة غير المكتوبة، ورغوته أن الألف تلفظ، ولا تكتب، بعد هاء التنبيه في هذا، وهذه، وهؤلاء. وإنْ نظرنا إلى القاعدة هذه بعين الرضا، فإنّ لنا سَخَطاً

---

[١٣] انظر: ابن الأنباري: أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٧٧ هـ – ١٩٥٧م، ٦٩.

على بعض الخطى التي مهّدت لها. فالسؤال عن القدرة على مدّ أصوات الحروف بوساطة أحرف المدّ، والسؤال عن الحرف الملفوظ في مدّ الهاء في هذا، وهذه، وهؤلاء، يوهمان بأن أصوات حروف العربية، بما فيها الهاء، يستطيع المتكلم، حقاً، مدّها بوساطة أحرف المدّ. وليس أمر الحروف كذلك؛ فالحرف الصامت la consonne كالتاء، والفاء، والهاء، لا يقبل المدّ لا بطبعه، ولا بالتطبّع بطباع حرف يجاوره من طبعه ومن صفاته المدّ. ذلك أنّ المدّ إطالة، والإطالة في نطق الحروف يحول دونها ما يعترض الحرفَ قبل إطلاقه من فم المتكلم، ولا يحول دونها في الحركات حائلٌ ما، إذ لا يعترض الحركة أي حاجز في الفم قبل حدوثها[١٤]. نعم، لا نستطيع مدّ التاء والفاء مثلاً-وهما حرفان صامتان- لأن المدّ إطالة، وإطالة النطق بالحرف تعني إطالة زمن النطق به، وإطالة زمن النطق به تعني تأخير إخراجه، وتأخير إخراجه لا يكون إلا بالوقف عليه كثيراً قبل إخراجه، والوقف عليه كثيراً يعني التردّد فيه، والتردد فيه عِيَ هو في التاء تمتمة أو تأتأة، وفي الفاء فأفأة[١٥]. وإن كان مدّ الحرف يحول دونه طبع الحرف عينه، وما يؤدي إليه التردد فيه، فذان أمران لا يحولان دون مدّ الحركة؛ فالحركة القصيرة la voyelle bréve ، ضمّة أو فتحة أو كسرة، تُمدّ بلا عسر، فتصير من ثَمَّ حرف مدّ من جنسها، واواً أو ألفاً أو ياءً. والحركة الطويلة la voyelle longue تقبل المدّ بكل يُسر، فتصبح من بعده أكثر طولاً، ولكن من دون أن يكون لمدّها الطُّوال أيُّ أثر في اسمها ولا في وظيفتها. ويحضرنا، في هذا السياق، أنّ رجلاً مدّ الألف في اسم الإشارة "هذا"، وأطال، فقيل له: لو مددَتها إلى العصر ما كانت إلا ألفاً واحدة[١٦].

---

١٤ Cantineau, Jean: **Cours de phonétique arabe**, Paris, LibrairieC.Klincksieck, 1960, 136.

١٥ ورد مصطلحا "التمتمة"، و"الفأفأة" في: ابن عبد ربه: **العقد الفريد**، تحقيق علي شيري، بيروت، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، ١٤٠٩ هـ-١٩٨٩م، ٢٨٨/٢.

١٦ انظر: ابن جني: **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، بيروت، دار الكتاب العربي، ٨٩/١.

وصفوة القول: إن المدّ في مثل "هـذا، وهذه، وهؤلاء" هو لما فيها من ألفات ممدودات، وأن لا حرف يلفظ في مدّ الهاء التي لا تُمدُّ أصلاً، ولا تقبل المدّ أبداً. ولأن الأمر كذلك، فلا بدّ من تصويب بعض الخطى التي مهّدت للقاعدة، تصويباً تكون من بعده على هذه الهيئة: ما هي الحركات التي تَلْحق الحروف في اللغة العربية؟ هل نستطيع أن نمدّ النطق بالضمة والفتحة والكسرة؟ أقرأ الكلمات التالية، وألاحظ حرف المدّ فيها: هذا، هذه، هؤلاء. ما الحرف الممدود بعد الهاء؟ أمكتوب هو أم لا؟ ماذا نستنتج؟ القاعدة: تَلحق حرفَ الهاء في الكلمات هذا، هذه، هؤلاء، ألفٌ ممدودة تلفظ ولا تكتب.

٤. في "وظيفة ألف تنوين النصب"

من قواعد الكتاب: "في تنوين النصب تزاد ألف في آخر الاسم النكرة، لتوضع فوقها الفتحتان" (ص ٦٤). وقد مثلوا على هذه القاعدة التي صارت عندنا من الأثر اللغوي، بشواهد منها: "تتحوّل ليلاً"، لافتين إلى أن ألف تنوين النصب لا تزاد في حالات مثل "سماءً"، و "نبأ"، و "مُرصَّعة".

يفهم، من القاعدة، أن كل ما تقوم به الألف في مثل "ليلاً" هو أن تقدّم نفسها عرشاً مريحاً للفتحتين اللتين يُتوهَّم أنهما لا ترتاحان إلا عليه. وما يدفع هذا التوهّم أن تنوين النصب، بفتحتيه هاتين، لا يزعجه أن يتنكّر لعرشه، وقد تتكّر له، وتخلى عنه، بلا أسفٍ في مثل "سماءً"، و "نبأ" الذي خُصصت ألفه للهمزة لا لتنوين النصب، وفي مثل "مُرصَّعة" أيضاً.

وعندنا أن وظيفة الألف الصورة في هذا المقام، تنبيه القارئ أو المتكلم إلى سلوك عليه أن يسلكه في نطقه، يتمثّل في إبدال تنوين المنصوب ألفاً في الوقف؛ ففي مثل "تتحوّل ليلاً" تذكر الألف المرسومة

لا المنطوقةُ في "ليلاً" بالوقف عليه بإبدال تنوين نصبه ألفاً "ليلا"[١٧]، لا بالوقف عليه بالتنوين "ليلاً"، ولا بالإسكان "ليلْ". وإن اطّرد هذا الإبدال، وقفاً على ألسنة العرب في المنون المنصوب فلِخِفة الألف. وإن قلّ إبدال التنوين واواً ممدودة في المنون المرفوع، وياءً ممدودة في المنون المجرور، فلأسباب ثلاثة أحدُها أنّ في الضمة والكسرة، بل في الواو والياء الممدودتين، ثقلاً ليس في الفتحة ولا في الألف، وثانيها أنه لو أُبدل من التنوين واو في الرفع، نحو قولنا في "زيدٌ: زيدو"، لكان ذلك يؤدي إلى أن يكون اسمٌ في آخره واو ممدودة، وليس في كلام العرب مثلُ هذا الاسم، وثالثها أنه لو أُبدل من التنوين ياءٌ في الجر، نحو قولنا في "علَمٍ: علمي" لأدى ذلك إلى أن تلتبس الياء البدل من التنوين بياء المتكلم[١٨].

واللافت أن العرب قاسوا "إذَن"، وهي بنون قبلها فتحة، بالاسم المنوّن المنصوب، وهو بنون قبلها فتحةٌ أيضاً، فكتبوها بالألف تشبّهاً به، ولا سيّما أن الأكثر في الوقف عليه بالألف[١٩]، تماماً كالوقف بالألف على المنون المنصوب. وذلك واضح في القرآن الكريم حيث كتبت "إذَنْ"، أنّى وردت، بألف لا بنون، وذلك في قوله: "وإذاً لا يلبثون"[٢٠]، وقوله:

---

[١٧] اختلف العرب في إبدال التنوين حرف مد في الوقف، فمنهم من أبدله نصبا وحذفه رفعا وجرا، ومنهم من أبدله نصبا ورفعا وجرا، ومنهم من حذفه في حالات الإعراب جميعا ... أنظر في الوقف على المنون:

- ابن الأنباري: ١٩٥٧، المرجع المذكور، ٤١٣.
- السيوطي: **همع الهوامع**، المرجع المذكور، ٢٠٥/٢ و ٢٣٢.
- ابن جني: المرجع المذكور، ٩٧/٢.

[١٨] انظر:

- ابن الأنباري: ١٩٥٧، المرجع المذكور، ٤١٣.
- السيوطي: **همع الهوامع**، المرجع المذكور، ٢٠٥/٢.

[١٩] انظر: الأستراباذي: **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمد نور الحسن وآخرون، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٢؟، ٣١٨/٣.

[٢٠] **القرآن الكريم**: "سورة الإسراء"، الآية ٧٦.

"فإذاً لا يُؤتون الناسَ نفيراً"[٢١]، وقوله: "إذاً لأذقناك ضعف الحياة وضعف الممات"[٢٢]. وقوله: "قد ضللتُ إذاً"[٢٣]، ونحوه كثير[٢٤].

وقد قاس كتّاب المصاحف الفعل المتصل بنون توكيد خفيفة قبلها فتحة بالاسم المنون المنصوب أيضاً، فرسموه بألفٍ، لأن القياس عند العرب الوقف عليه بألفٍ لا بنون، وذلك في موضعين[٢٥]: "وليكوناً من الصاغرين"[٢٦]، و "لنسفعاً بالناصية"[٢٧].

وبعد، فإذا قيل لمَ لم يؤتَ بألف النصب في مثل "سماءً"، و "نبأ"، وهما لفظان نقف عليهما بالألف أيضاً؟ قلنا إن ألف النصب قد حذفت في هذين الموضعين، وفي ما يشبههما، لئلا تجتمعَ ألفان يُحدث اجتماعهما، رسماً، رتابةً تنال من رونق الخط، فينفر منها ومن الخط مَن يمعن في النظر إليه: سماءاً، نبأاً. وقال بعض النحويين في ذلك، إنما لم يُجمع بين ألفين في الخط من حيث لم يُجمع بينهما في اللفظ[٢٨]. وكراهة الرتابة في اجتماع ألفين، فقد تُركت صورة الهمزة المفتوحة، وهي ألف، بعد الألف في نحو "ساءل" الذي كان من حقه أن يكتب بألفين، ألفٍ بعد السين، وألفٍ للهمزة المفتوحة: "سأل"[٢٩].

---

[٢١] **القرآن الكريم**: "سورة النساء"، الآية ٥٣.

[٢٢] **القرآن الكريم**: "سورة الإسراء"، الآية ٧٥.

[٢٣] **القرآن الكريم**: "سورة الأنعام"، الآية ٥٦.

[٢٤] انظر: الداني، أبو عمرو: **المقنع**، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ٥٠.

[٢٥] انظر:

- المرجع نفسه.
- السيوطي: **الإتقان في علوم القرآن**، بيروت، دار الندوة الجديدة، ١٦٩/٢.

[٢٦] **القرآن الكريم**: "سورة يوسف"، الآية ٣٢.

[٢٧] **القرآن الكريم**: "سورة العلق"، الآية ١٥.

[٢٨] انظر: الداني: المرجع المذكور، ٣٤.

[٢٩] انظر: الأستراباذي: ١٩٨٢؟، المرجع المذكور، ٣٢١/٣.

وإن شئنا أن نتوسع قليلا في كراهة الرتابة في الخط وسبل التخلص منها، قلنا إن الكتاب العرب الذين كرهوا اجتماع ألفين فيه، كرهوا فيه أيضا اجتماع الواوين والياءين؛ لقد كتبوا "داود" بواو واحدة، وكان من حقه أن يكتب، على القياس، باثنتين "داوود"، وكتب بعضهم "رءوس" بهمزة مفردة بين الراء المضمومة والواو الممدودة، وكان من حق اللفظ أن يرسم، على القياس، بواوين أولاهما صورة للهمزة، والثانية للواو الممدودة: "رؤوس"[٣٠]. أما في رسمهم الياء، فمع أنهم كتبوا كل ألف رابعةٍ فصاعداً، في الاسم والفعل، ياءً للدلالة على إمالتها في نحو "يُغزى"، و "أعلى"، و "مصطفى"، وعلى انقلابها ياءً في نحو "يُغزيان"، و "أعليان"، و "مصطفيان"[٣١]، فقد رسموا، مثلاً، الألف الرابعة والسادسة ألفاً لا ياءً في نحو "أحيا"، و "استحيا"، وذلك كراهة اجتماع ياءين، وإن اختلفتا صورة، في "أحيى"، و "استحيى". وإذا قيل لمَ كُتب العَلَمان "يَحيَى" و "رَيَّى" بياءين؟ قيل للفرق بينهما وبين "يحيا" فعلاً، و "رَيّا" اسماً معناه الريح الطيبة[٣٢].

وأمّا لمن يقول: لمَ لم يؤتَ بألفٍ في مثل "مُرَصّعة" المنونةِ تنوين نصب؟ فإننا نقول: لو كان الوقف على تاء التأنيث بالألف كالوقف بها على المنون المنصوب، لوجب أن ترسم بالألف، ولأن أجود لغات العرب الوقفُ عليها بالهاء لا بالألف، فلم يكن سببٌ لرسمها بالألف[٣٣].

---

[٣٠] انظر: المرجع نفسه.

[٣١] الأصل في هذه الشواهد أن تكون بألف ممدودة تدل رسما على الواو التي دخلت لاما في أصولها، والتي تدل عليها الألف في الثلاثي المجرد: غزا < غَزَوَ، عَلا < عَلَوَ، صفا < صَفَوَ.

[٣٢] انظر: الأستراباذي: ١٩٨٢؟، المرجع المذكور، ٣/٣٣٢-٣٣٣.

[٣٣] خالف بعض العرب القياس، فكان إذا سكت على التاء المربوطة جعلها تاء لا هاء، قائلا في الرفع: "هذا طلحت، وخبز الذرت" في "هذا طلحة / طلحه، وخبز الذرة / الذره"، مبدلا من تنوين النصب ألفا في نحو "رأيت قائمتا"، والمقصود "رأيت قائمة". انظر في الوقف على التاء المربوطة:

- المرجع نفسه، ٤/١٩٩.

- السيوطي: **همع الهوامع**، المرجع المذكور، ٢/٢٠٥.

٥. في "بعض التراكيب"

إنْ لم نُعنَ في هذه الدراسة بالنصوص من حيث صعوبتُها أو سهولتُها، ومن حيث ملاءمتها الطالبَ عمراً ومستوىً عقلياً وحالة اجتماعية ونفسية أو عدمُها، فقد عُنينا بلغتها، وتراكيبها وما قدّمته من شواهد تساعد على وضع القواعد. وقد لفتنا فيها بعض الأحكام الخاطئة التي بني عليها استعمال ألفاظ عدة نراها مخالفة لناموس اللغة. ومن ذلك:

أ. استعمال فعل "تبهُرُ" مضموم العين، أي الهاء، في المضارع، في جملة "تجاويفُ وانفاقٌ وصواعدُ ونوازلُ تبهُرُ الأبصار." (ص ١١)، وقد ورد في المعاجم[٣٤] بفتح العين لا بضمها: "بَهَرَ: يَبهَرُ"، كـ "مَنَعَ: يَمنَعُ". وعندنا أن سرّ فتح عين فعل المضارع هذا، يتمثل في أن العين نفسها من أحرف الحلق: الهمزة، والهاء، والحاء، والعين، والخاء، والغين، وهي أحرف يناسبها من الحركات الفتحة، وذلك لاتساع مجرى الهواء عند النطق بها اتّساعه عند إخراج الفتحة. وما يقوّي حجتنا مثلُ: "سألَ: يَسأل، وقرَأ: يَقرَأ، ووَهَب: يَهَب، ومنح: يَمنَح، ونَعى: يَنعى، وبَخَس: يَبخَس، وضغط: يَضغَط، ومضَغَ: يمضَغُ/يمضُغُ"، وكلها أفعال ماضيها على وزن "فَعَلَ"، وقد جاء مضارعها على وزن "يَفعَلُ" بفتح العين لا بضمها ولا بكسرها، من حيث أن عينها أو لامها من أحرف الحلق[٣٥].

ب. استعمال المضارع "تتهدّم" والمعطوف عليه "تنفجر" مرفوعين بعد فاء السببية، في جملة " ... اضغط على زر الجهاز الذي في يدك، فتتهدّمُ البنايات أو تنفجرُ السيارات." (ص ٢٦)، وذلك خلافاً

---

[٣٤] راجع مادة "بَهَر" في باب الراء فصل الباء من:
- الزبيدي: **تاج العروس**، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة.
- الفيروز آبادي: **القاموس المحيط**، بيروت، دار الجيل.

[٣٥] إذا صح القياس في الأفعال التي ذكرنا، فإنه لا يصح في مثل: "رجع: يرجعُ"، و "برأ: يبرؤ" حيث جاء مضارع "فعل" على وزن "يفعِلُ" و "يفعُلُ"، لا على وزن "يفعلُ"، مع أنّ العين أو اللام قد جاءت في الشاهدين من أحرف الحلق.

لاستعمال المؤلفين المضارع منصوباً، في السياق نفسه، وإنما في موضع آخر حيث جاء: "علميني كيف تَصنع الأممُ الأمجاد، وتبني رفعة الإنسان، فأضعَ يدي في جملة الأيدي الوفية العاملة على رفعة وطني." (ص ٦٩). والسياق هنا هو جملة كبرى مركبة من جملتين صُغريين تجمع بينهما الفاء، في أولاهما طلبٌ استقرّ في فعلٍ بصيغة الأمر، وفي الثانية ما يؤدي إليه الطلب من جواب أو جزاء. ففي هذا السياق لا يكون المضارع في جملة الجواب إلا منصوباً بعد فاء السببية، ونصبه لا يكون بالفاء نفسها وإنما بـ "أن" المضمرة. وإن كان النصب واجباً في هذا السياق، فلأن الطلب، أي الأمر، في الجملة الصغرى الأولى قد دُل عليه بفعل هو "اضغط"، لا باسم فعلٍ ولا بلفظ الخبر، نحو "صه فنكرمُك"، و "حسبُك الحديث فينامُ الناس" حيث لم يُجِز النصبَ نحاةٌ، وأجازه آخرون[٣٦]. الصواب أن يقال إذاً: "اضغط على زر الجهاز الذي في يدك، فتتهدّمَ البنايات أو تنفجرَ السيارات" بنصب "تتهدّمَ"، و"تنفجرَ"، لا برفعهما.

ج. استعمال الأسماء الأعجمية مخالفة قياس اللغة، وذلك في مثل "الفيزْياء" بإسكان الزاي (ص ٩٩)، ومثل "البْيانو" بإسكان الباء (ص ١٠٥)، حيث اجتمع بفعل هذا الإسكان، ساكنان هما الياء الأولى والزاي في اللفظ الأول، واللام والباء في اللفظ الثاني. واجتماع الساكنين كثيراً ما تنفر منه لغتنا، سواءٌ أكان الاجتماع في عربي أصيل أم في أعجمي دخيل[٣٧]، وقُلْ ذلك في اجتماع الصامتين. لذلك، فإن الأعجمي الذي يجتمع فيه أصلاً، ساكنان أو صامتان، إذا دخل دار لغتنا أخضعته اللغة في ائتلاف وحداته الصوتية، وفي هيئة تركيبها إلى هذا القانون قبل أن

---

[٣٦] انظر:
- ابن عقيل: ١٩٩٢؟، المرجع المذكور، ٤٨٤-٤٨٥.
- الأنصاري: ١٩٦٣، المرجع المذكور، ٣٠٥.

[٣٧] ممّا يخالف هذا القياس في لغتنا كلمات مثل "شابّة" حيث تجتمع الألف والباء الأولى الساكنة من الباء المشدّدة، ومثل "ضالّين" حيث تجتمع الألف واللام الأولى الساكنة من اللام المشدّدة، وتجتمع الياء الممدودة والنون التي سُكنت للوقف.

تصيّره من أهل البيت. فها هو Platon الأعجمي الذي اجتمع في صدره صامتان هما P و L قد تصرفت به لغتنا فتخلّصت من اجتماعهما فيه بأن صيرته على لسان أهلها "أفلاطون" بهمزة قطع وفتحةٍ بعدها، ثبتتا في كل سياق. وإذا كان العرب قد خلّطوا قديماً في استعمال الأعجمي فقالوا، مثلاً "إسرايل" في "إسرائيل"، وقالوا "جَبْرَئلّ، وجَبْرائيل، وجبراييل" في "جبريل"، وقالوا "إدراسَ، وإدْرَسينَ، وإدراسينَ، وإدريسينَ" في "إدريسَ"[٣٨]. فقد نالوا بتخليطهم هذا من طبيعة الأصوات اللغوية زيادة، أو نُقصاناً، أو تحريفاً، ولم يخرقوا القاعدة التي تحرّم اجتماع الساكنين أو الصامتين.

وبعد، فنحن نرى وجوب إقحام حركة هي الكسرة التي كثيراً ما أقحمها العرب للتخلص من التقاء الساكنين أو الصامتين، حتى نفصل بها بين ما اجتمع في "الفيزْياء" وفي "البْيانو" من سواكن، فنكتب، احتراماً، لقوانين اللغة، ونقرأ: "الفيزِياء" على وزن "الكيمِياء"، بكسر الزاي فيها، و "البِيانو" بكسر الباء. واللافت أن القانون الذي لم يأخذ به المؤلفون في هذين الشاهدين، قانون التخلص من الساكنين والصامتين مجتمعين في اللفظ الواحد، قد أخذوا به في موضعين حيث كسروا جيم "جِعيتا" (ص ١١)، وفاء "جغرافِيا" (ص ١٨)، حتى يتخلصوا بهذه الكسرة من اجتماع الجيم والعين في قولنا "جْعِيتا" بإسكان الجيم، ومن اجتماع الألف والفاء الساكنة في قولنا "جغرافْيا".

د. رسم همزة الوصل في سياق يجب فيه حذفها، وذلك في السؤال: "ماذا نسمي هذه الجملة إذاً: أإسمية أم فعلية؟" (ص ١٦). وسياق الكلام هنا هو الاستفهام بالهمزة عن لفظ "اسمية" الذي يبتدئ بهمزة وصل لأنه مشتق من لفظ "اسم" وهو واحد من مجموعة أسماء

---

[٣٨] راجع تخليط العرب في النطق بالأعجمي في: ابن جني: المحتسب، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرون، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، ٧٩/١، ٨٠، ٩٧، ٩٨، و ٢٢٤/٢-٢٢٥.

تبتدئ بهمزة وصل لا بهمزة قطع: اسم، واست، واثنان، واثنتان، وابن، وابنم (لغة في ابن)، وابنة، وامرؤ، وامرأة، وايم (للقسم في: ايم الله)، وايمن (لغة في ايم). والقياس في همزة "اسم: أن تكسر في الابتداء، والقياس أنه إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة وصل مفتوحة كهمزة "ٱلعدل" فإنه يجوز حذف همزة الوصل، كما يجوز تسهيلها ألفا، في نحو قولنا "أ لعدل أساس الملك؟" أو "ٱلعدل أساس الملك؟". أما اذا دخلت على همزة وصل مكسورة أو مضمومة حذفت همزة الوصل، خطا، كراهة اجتماع ألفين، ودلالة على وجوب حذفها في اللفظ[٣٩]. ولأن القياس كذلك، فإن الحكم على إثبات همزة الوصل نطقا أو رسما في "أإسمية" التي رسمت في الكتاب بهمزة مفتوحة للاستفهام، وهمزة مكسورة للوصل، حكم خاطئ مخالف لقواعد اللغة. لذلك، يجب في الحال هذه، حذف همزة الوصل رسما ونطقا حتى تضحي العبارة: "ماذا نسمي هذه الجملة: أسمية أم فعلية؟".

وما دام الحديث عن همزة الوصل، فقد لفتنا رسمها في الابتداء على صورة همزة القطع. وحجة من رسمها على هذه الصورة، أننا ننطق بها في هذا المقام كما ننطق بهمزة قطع؛ فلأن النطق واحد فقد جاء الرسم واحداً. وإن كان لنا اعتراض على هذا الرسم، فلما يسببه اعتماد رمز واحد لحرفين اثنين من اضطراب كثيراً ما يدفع بالتلميذ في سياق الهمز إلى التخليط بين الهمزتين هاتين، فيقطع نطقاً ما من حقه الوصل، ويصل ما من حقه القطع، أو يكتب ما من حقه القطع بالوصل، وما من حقه الوصل بالقطع. لذلك فإننا نقترح أن يكون لكلتا الهمزتين رمز خاص ترسم به في كل مناسبة. فليكن لهمزة القطع ما نعرفه بالعين المبتورة "ء"، وليكن لهمزة الوصل الصاد المبتورة "ص"، فتكون همزة الوصل التي كثيراً ما نخطئ في نطقها وفي رسمها، صاداً مبتورة تقبل

---

[٣٩] انظر: الأستراباذي: ١٩٨٢؟، المرجع المذكور، ٣٣١/٣.

الحركات في الابتداء، لا غير، نطقاً ورسماً، ولا تقبلها في الإدراج أبداً. فليكن في الابتداء مثلُ "اُكْتُب" بضم الصاد المبتورة، ومثلُ "اَلْحقَ" بفتحها، ومثل "اِصبر" بوضع كسرة تحت الألف لا تحتها. ولتكن الصاد المبتورة هذه مرسومة، في الإدراج، بلا حركات وذلك لتحرّك ما قبلها، نحو قولنا: "قالَ اُكتُب"، و "قالَ اِصبر"، و "قالَ اَلْحقَ". نعم، إذا ما خصصنا لهمزة الوصل "ٱ" حتى في الابتداء، نجا التلاميذ من الخطأ الفادح الذي كانوا يرتكبون إذ كانوا يستدعون صورة همزة الوصل التي علموهم رسمها في الابتداء على هيئة همزة القطع "ء"، فيعتمدونها في الإدراج نطقاً ورسماً، من باب التعميم، ليقولوا خطأ ويكتبوا خطأ: "ألإستقلال" أو "ألإسم" في "اَلْاِستقلال" و "اَلْاِسم"، وهما بهمزات وصل لا غير، وسواهما كثير كثير.

ثانياً: قواعد وأحكام ناقصة

إن القواعد التي انتظمها الكتاب، موضوعُ دراستنا، قد جاءت أحكام معظمها ناقصة، إذا ما قيست هذه الأحكام بالحقيقة النحوية الهائئة في بطون أمات كتبنا. وربما خطط القيمون للنقص في القاعدة تخطيطاً واعياً، فاعتمدوه انطلاقاً من المبدأ الذي يقول: لا نستطيع أن نقدم النحو كاملاً غير منقوص، بكل تفاصيله وتعقيداته، لتلميذ لا يسمح لنا مستواه العقلي بذلك. وتلك مسألة فيها نظر! فإذا كان التلميذ في السنة الرابعة من سني تعلّمه لا يسمح له وضعه العقلي باستيعاب المسائل المعقدة المفصلة المبنية على الفلسفة والمنطق، فإنه ليس بعاجز عن استيعاب البسيط السهل من القواعد بكل الحقيقة النحوية المستقرة فيها.

في الكتاب الكثير الكثير من القواعد والأحكام الناقصة؛ نجدها في إعراب الفعل ماضياً، ومضارعاً، وأمراً، وفي إعراب الفاعل، وفي إعراب الاسم المجرور، وفي تعريف الاسم المعرفة، وفي مطابقة النعت

والمنعوت، وفي تأخير الخبر عن المبتدأ، وفي رسم التاء مبسوطة أو مربوطة، وفي وظيفة الألف الفارقة ... ولأن المقام لا يسمح بعرضها جميعاً، ومناقشة ما ورد فيها وما ولدته من إشكاليات، فيكفينا منها ما جاء في إعراب الماضي للإشارة إلى إشكالية أحدثتها قاعدة إعرابه الناقصة، إشكالية تصلح لأن تكون نموذجاً لإشكاليات أُخر في قواعد ناقصات أُخر.

قالت قاعدة الكتاب في إعراب الماضي: "يبنى الفعل الماضي على الفتحة الظاهرة على آخره." (ص ١٧). بهذا الاختصار الشديد، وبهذه البساطة بني الماضي على الفتحة، وعلى الفتحة الظاهرة على آخره! بهذا الاختصار، وبهذه البساطة، حاولت القاعدة أن "تُقزّم" حالة بناء الماضي! ولله الحمد، أن ثَمّة ما خرق القاعدة هذه، بل كمّلها ورشّدها! إنه جدول التصريف، أسفلَ القاعدة تماماً، هذا الذي إذا ما استقرأه التلميذ وأنطقهُ قال له: لا تصدّق ما تقوله القاعدة؛ فإن بني الماضي على الفتحة، وقد بُني عليها في حالات قليلة نحو "سمعَ، وسمعَت، وسمعَتا"، فالغالب فيه أن يبنى على غيرها، نحو "هما سمِعا، وهم سمعُوا[٤١]، وهن سمعْن، وأنتَ سمعْتَ، وأنتما سمعتُما، وأنتم سمعْتم، وأنتِ سمعْتِ، وأنتُنّ سمعْتُنّ، وأنا سمعْتُ، ونحن سمعْنا...". وإنها نصوص الكتاب، بما فيها النص الوثيقة الخاص بالفعل الماضي، هذي التي إذا ما استقرأها التلميذ، وأنطقها قالت له: لا تصدّق ما تقوله القاعدة؛ فإن بني الماضي على فتحة ظاهرة في نحو "تسلّقَ، وسمعَ، وصرَّ، وأزاحَ" (ص ١٥)، فإن الفتحة لا تظهر في نحو "استلقى، ورأى، ونما،

---

[٤١] نحن نرى أن بناء الفعل الماضي المتصل بضميري الرفع، ألف الغائبين وواو الغائبين، هو على السكون لا على الفتح في نحو "سمعا"، ولا على الضم في نحو "سمعوا". فهذا هو بناؤه، وهذه هي حاله، عند اتصاله ببقية ضمائر الرفع-وما أكثرها- نحو: سمعْن، وسمعْتَ، وسمعْتما، وسمعْتُم، وسمعْتِ، وسمعْتُنّ، وسمعْتُ، وسمعْنا ... حيث يبنى على السكون ليس إلا. أما الفتحة التي نراها قبل الألف في "سمعا"، والضمة التي يكتبونها قبل الواو في "سمعُوا"، فهما لا تمثلان، عندنا، أي صوت في النطق، وإنما جيء بهما رسما للإشارة إلى مدّ الألف والواو بعدهما.

واختفى، وانحنى، ومشى" (ص ١٥، ٣٤، ٤٨، ٥٦). والواقع أنه إذا استطعنا نحن الكبار أن نجمع بين أطراف الحقيقة النحوية المبعثرة في القاعدة، وفي ما يقرب منها ويبعد عنها، فإن التلاميذ يستطيعون ذلك أيضاً، فيتعرّفون القاعدة، ولو بعد عناء، كاملة غيرَ منقوصة. يعرفون بالملاحظة والمقارنة حقيقة "أن الماضي يُبنى على الفتحة وغيرها، وتكون علامة بنائه ظاهرة أو مقدّرة". وما دام التلاميذ على هذا القدر من الذكاء في اكتشاف كل أحوال إعراب الماضي، مثلاً، فما الضير من الكشف عن كل هذه الأحوال في ما نضع بين أيديهم من كتب؟ ما الضير من أن نقدم لهم الحقيقة تامة، ولا سيّما إذ كانت ببساطة حقيقة إعراب الماضي؟ وإذا كان من النصائح التي قدّمها الدليل التربوي للمعلم أن يشير في إعراب الماضي إلى حالات استثنائية-هي الغالبة عندنا-يبنى فيها الماضي على ضم وسكون[٤١]، فذاك إقرار بضرورة تَعَرّف الطالب هذه الحالات الاستثنائية، بل الغالبة. وما دام هذه التعرّف ضرورياً، فلِمَ يُسلك طريق الإشارة إليه، ولا يُسلك صراط الإعلان والتصريح المستقيم؟ فإذا كان المخططون لقاعدة الكتاب في إعراب الماضي تهولهم قاعدة "أن الماضي يبنى على الفتحة وغيرها، وتكون علامة بنائه ظاهرة أو مقدرة"، لتعقيد يحسبونه فيها، فليكن لهم ما يريدون! ليكن لهم في الكتاب قاعدةٌ أمٌّ أساسٌ تقول ما قالوه، وهو أن الماضي يبنى على الفتحة الظاهرة على آخره، ولكن على أن يكون معها "فائدة" مثبتة بجوارها تنصّ على الحالات الاستثنائية، بل الغالبة، التي تُصحح المعلم بالإشارة إليها، فائدة تتحوّل بالقراءة والمراس، وبالمراجعة والتكرار، إلى قاعدة ترسخ في أذهان التلاميذ رسوخ القاعدة الأمّ الأساس.

وبعد، فإنه تحري العلم وحقائقه! نرجو أن يكون لنا وللوطن، لا علينا ولا عليه.

---

[٤١] انظر: **القواعد العربية-السنة الرابعة-التعليم الأساسي-الدليل التربوي**، بيروت، المركز التربوي للبحوث والإنماء، ١٩٩٨؟، ١٣.